



كتاب دورى رقم (١٨) لسنة ١٩٨١
بشأن
تحصيل رسم علي مالكي الأراضي الزراعية والحدائق
طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١

سبق أن أصدرت المصلحة كتابها الدورى رقم ٣ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨١/١/١٧ (ملف ١٥ - ٣٧٤/١) الخاص بتحصيل رسم علي مالكي الأراضي الزراعية والحدائق طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الوارد به أنه صدر القانون المذكور الخاص بالتأمين الاجتماعى الشامل ومعاش السادات والذي يفضل بإنشاء حساب خاص للتأمين الشامل (معاش السادات) وذلك فى صندوق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنشأ بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ومن ضمن ما ورد به رسم يفرض علي مالكي الأراضي الزراعية وقدره مائتان وخمسون مليما سنويا عن كل فدان أو جزء منه من الأراضي الصالحة للزراعة وخمسة جنيهات عن كل فدان أو جزء منه من الأراضي الحدائق ويصدر وزير الزراعة قرار بتحديد الحدائق التى تخضع لهذا الرسم والقواعد الخاصة بالإعفاء منه كليا أو جزئيا . إلا أن بعض إدارات الضرائب العقارية قد استفسرت عما إذا كان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ يعتبر ناسخا ولاغيا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ وفى نفس الوقت استمرارا له فى تمويل المعاشات بفرض رسوم معينه علي الأطيان الزراعية والحدائق المثمرة .

وحيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ قد قضى بفرض رسم تأمينات اجتماعية علي ملاك الأراضي الزراعية وقدره خمسة وعشرون قرشا سنويا عن كل فدان من الأراضي الصالحة للزراعة وخمسة جنيهات سنويا عن كل فدان من أراضي الحدائق وجنيه واحد سنويا عن كل فدان من الأراضي المزروعة خضر ويحملها مالك الأرض .

وحيث تنص المادة ٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بأن يحل هذا القانون محل القانون رقم ١١٢ - لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة التى تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى . وتنتقل حقوق والتزامات الصندوق المنشأ بالقانون المشار إليه إلى الحساب المنصوص عليه فى المادة ٦ من هذا القانون .

لذلك وافقت المصلحة بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٩ على الآتى :-

- ١- أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ حل محل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ إلا أنه يعتبر استمرارا له فيما يختص بفرض رسم مالكي الأراضة الزراعية كما هو موضح بالقانون .
- ٢- علة إدارات الضرائب العقارية تنفيذ الكتاب الدورة رقم ٣ لسنة ١٩٨١ الصادر فة هذا الشأن خاصا بتحصيل هذه الرسوم ثم سدادها للمصلحة برسم السيد/ الأستاذ وكيل الوزارة رئيس المصلحة طبقا لكتابها رقم ١٥-٣٩٨/١-١٥ المؤرخ فى ١٩٨١/٣/١٠ عقب التوريدة الثالثة من كل شهر لكى تقوم بدورها بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

وننبه إلى تنفيذ ما تقدم بكل دقه .

تحريرا فى / / ١٩٨١

وكيل الوزارة
رئيس المصلحة
عبد الرحمن سباق